

القسم القانوني الذي ينتمي إليه الحقوق الفكرية من الثابت أن القانون يقسم إلى قسمين: قسم القانون العام وقسم القانون الخاص، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا التقسيم ليس تقسيما فاصلا، وأن التداخل بين هذين القسمين يقع في أحيان كثيرة، لدرجة يمكن معها القول بوجود قسم ثالث من أقسام القانون، فقد ثار الجدل حول القسم القانوني الذي تنتهي إليه الحقوق الفكرية، من المعلوم أن القانون الخاص ينظم علاقة الأفراد بعضهم ببعض، هارفا رعاية مصالحهم الخاصة فيطلق إرادة الأفراد، إذ تتحقق في ظل أحکامه الحرية والمساواة، ما يزال معتبرا إلى اليوم ومسلما به في الفقه الحديث بوجه عام، وصل إلى حد ترددي القول بأن العصر الحديث يشهد اجتياح القانون العام للقانون الخاص، وعلى رأسها براءة الاختراع ضمن القانون الذي تكون السلطة العامة طرفا فيه، لكن قد يتفاوت ذلك القدر الذي تأخذه تلك الحقوق من هذا الفرع من القانون أو ذاك. باعتبار أن الاستثمار والاستغلال من النشاط التجاري، إذ توجد العديد من الاتفاقيات الدولية المنظمة لهذه الحقوق. هكذا يبدو أن قوانين الحقوق الفكرية ذات طبيعة مختلفة، وبالتالي فإنه يصعب القول أن الحقوق الفكرية تدخل في قسم القانون العام، وإن كان يسهل القول أنها تدخل ضمن قسم القانون المختلط، الحماية الوطنية لحقوق الملكية الفكرية لأي دولة ترغب في الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة، ولهذا الغرض بالذات بادرت أغلب دول العالم إلى تبنيها، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد إلى إجبار الدول، من أجل مواكبة التطور وبغية الانضمام بالمنظمة العالمية للتجارة، فكلما كانت هناك قيود على الحريات وهدر لحق الملكية وإضعاف للمبادرة الخاصة، أولًا: النصوص القانونية المنظمة للملكية الفكرية في ظل التشريع الجزائري نظم المشرع الجزائري حقوق الملكية الفكرية في الباب المتعلقة بالحقوق والحرفيات، جاء هذا التنظيم تكريسا، - أن تصبح هذه الحقوق نظاما وليس مجرد عقد أو حق شخصي. - أن تؤطر هذه الحقوق بمبدأ الاحترام والحماية. تمثل معايير الحماية الدستورية لحقوق الملكية الفكرية فيما يلي: يجعلها في مقام القانون الأساسي للدولة وهذا ما ينعكس إيجابا، تساهم في توجيه سلوك المواطنين، قنن المشرع الجزائري نصوص قانونية لحماية الملكية الفكرية والتي تعد المصادر الخاصة للملكية الفكرية، 2- بالنسبة لحقوق الملكية الصناعية: فقد نظمها المشرع الجزائري بموجب الأوامر التالية: - الأمر رقم 03/05 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بالعلامات المنشورة بالجريدة الرسمية المؤرخة في 23/07/2003 العدد 44 الصفحة 22 و الموافق عليه بموجب القانون رقم 03/18 المؤرخ في 4/11/2003 المتضمن الموافقة على الأمر رقم 03/05 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بالعلامات المنشورة بالجريدة الرسمية المؤرخة في 05/11/2003 العدد 67 الصفحة 04. - الأمر رقم 03/07 المؤرخ في 23/07/2003 العدد 44 الموافق عليه بالقانون رقم 19/07/2003 المتعلق بالعلامات المنشورة بالجريدة الرسمية المؤرخة في 23/07/2003 العدد 67 الموافق عليه بالجريدة الرسمية المؤرخة في 03/05 المؤرخ في 04/11/2003 المتعلق الموافقة على الأمر رقم 03/07 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بالبراءات الاختراع المنشور بالجريدة الرسمية المؤرخة في 05/11/2003 العدد 67 الصفحة 4. - الأمر رقم 03/08 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بحماية التصاميم الشكلية للدواiers المتكاملة المنشورة بالجريدة الرسمية المؤرخة في 23/07/2003 العدد 44 الصفحة 35 الموافق عليه بالقانون رقم 20/03 المؤرخ في 03/11/2003 المتضمن الموافقة على الأمر رقم 03/08 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بالتصاميم الشكلية للدواiers المتكاملة المنشورة بالجريدة الرسمية المؤرخة في 05/11/2003 العدد 67 الصفحة الخامسة. - القانون 05/03 المؤرخ في 02/02/2005 المتعلق بالبذور والشتائل وحماية الحياة النباتية المنشورة بالجريدة الرسمية المؤرخة في 09/02/2005 العدد 11 الصفحة الأولى. - الأمر رقم 66/86 المؤرخ في 28/04/1966 المتعلق بالرسوم والنمذج الصناعية المنشور بالجريدة الرسمية المؤرخة في 05/05/1966 عدد 35 الصفحة 406. - الأمر رقم 76/65 المؤرخ في 16/07/1976 المتعلق بتسوييات المنشأ المنشورة بالجريدة الرسمية المؤرخة في 23/07/1976 العدد 59 الصفحة 866. وردت النصوص التنظيمية في شكل مراسيم تنفيذية، 1- بالنسبة إلى حقوق المؤلف والحقوق المجاورة: تمثل المراسيم التنفيذية لهذه الحقوق فيما يلي: - المرسوم التنفيذي رقم 05/356 المؤرخ في 21/09/2005 المتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتنظيمه وسيره المنشور بالجريدة الرسمية المؤرخة في 21/09/2005 العدد 65 الصفحة 23. - المرسوم التنفيذي رقم 05/357 المؤرخ في 21/09/2005 المتعلق بتحديد كيفية التصريح والمراقبة المتعلقتين بالإتاوة على النسخة الخاصة المنشورة بالجريدة الرسمية المؤرخة في 21/09/2005 العدد 65 الصفحة 28. - المرسوم التنفيذي رقم 05/316 المؤرخ في 10/09/2005 المتعلق بتشكيل هيئة المصالحة المكلفة بالنظر في منازعات استعمال المصنفات والأدوات التي يديرها ديوان حقوق المؤلف والحقوق المجاورة المنشور، 2- بالنسبة إلى حقوق الملكية الصناعية: يتم تنظيمها بموجب المراسيم التنفيذية التالية: - المرسوم رقم 76/121 المؤرخ في 16/07/1976 المتعلق بكيفيات تسجيل وإشهار تسوييات المنشأ و تحديد الرسوم المتعلقة بها المنشور

بالجريدة الرسمية المؤرخة في 23/07/1976 العدد 59 الصفحة 870. – المرسوم التنفيذي رقم 98/68 المؤرخ في 21/02/1998 المتضمن إنشاء المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية ويحدد قانونه الأساسي المنشور بالجريدة الرسمية المؤرخة في 01/03/1998 العدد 11 الصفحة 21. – المرسوم التنفيذي رقم 275/05 المؤرخ في 02/08/2005 المتعلق بكيفيات إيداع براءات الاختراع وإصدارها المنشور بالجريدة الرسمية المؤرخة في 05/07/2005 العدد 54 الصفحة 03. – المرسوم التنفيذي رقم 276/05 المؤرخ في 02/08/2005 المتعلق بكيفيات إيداع التصاميم الشكلية للدواير المتكاملة وتسجيلها المنشور بالجريدة الرسمية المؤرخة في 07/08/2005 العدد 154 الصفحة 09. – المرسوم التنفيذي رقم 277/05 المؤرخ في 02/08/2005 المتعلق بكيفيات إيداع العلامات و تسجيلها المنشور بالجريدة الرسمية المؤرخة في 07/08/2005 العدد 54 الصفحة 11. ثانيا: الحماية الوطنية للملكية الأدبية تدرج حقوق الملكية الأدبية والفنية، ولفهم هذه الحقوق بكيفية مبسطة، يجب إفراغ هذا المصنف في قالب مادي أو دعامة مادية، 1- مشتملات حقوق المؤلف حسب المادة 4 من أمر 03/05 تعتبر على الخصوص كمصنفات أدبية أو فنية محمية قانونا ما لي: والبحوث العلمية والتكنولوجية والروايات والقصص والقصائد الشعرية، والمصنفات الشفوية مثل المحاضرات والخطب والمواعظ وباقى المصنفات التي تمثلها. المغناة، أو الصامدة. • المصنفات السينمائية والمصنفات السمعية البصرية الأخرى سواء كانت مصحوبة بأصوات أو بدونها. • مصنفات الفنون التشكيلية والفنون التطبيقية مثل: الرسم، والطباعة الحجرية وفن الزرابي. • الرسوم البيانية والخرائط والرسوم المتعلقة بالطبوغرافيا أو الجغرافيا أو العلوم. • المصنفات التصويرية والمصنفات المعبّر عنها بأسلوب يماثل التصوير. • مبتكرات الألبسة للأزياء والوشاح. كما تعتبر أيضاً مصنفات محمية الأعمال التي نصت عليها المادة 5 من أمر 05/03/ كما يلي: «أعمال الترجمة والاقتباس والتوزيعات الموسيقية والمراجعات التحريرية وباقى التحريرات الأصلية للمصنفات الأدبية أو الفنية مجموعات من مصنفات التراث الثقافي التقليدي وقواعد البيانات سواء كانت مستنسخة على دعامة قابلة للاستغلال بواسطة آلة، لم يضع قائمة حصرية للمصنفات المحمية، 2- شروط حماية المصنف و من هذه الناحية نجد أن البلدان التي تتبع نظام الكومن لو "Common Law" لا تبالغ في شروط منح الحماية للمصنف، عكس بلدان النظام المدني "civil law" التي تشترط الطابع الشخصي في المؤلف مع الابتكار والمهارة والتميز. وإنما يُبسّط في المفهوم من الإبداع من خلال الأمر 03/05 يعكس النظام القديم الملغى و المتمثل في الأمر 10/97 ، مثال عنوان الجرائد جريدة «الشعب» «الخبر» عنوان المجالات «المجلة القضائية» «المجلة الجزائية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية» وعنوان كتاب في العلوم «الرازي» وعنوان أغنية الخ. يكون صاحب المؤلف شخصاً طبيعياً أو معنوياً حسب المادة 12 من الأمر 03/05 والأصل أن يكون المصنف، وهو الذي يرد اسمه على الغلاف سواء كان اسماً حقيقياً أو مستعاراً، وإذا نشر المصنف مجھول الهوية أي دون الإشارة إلى هوية من وضعه في متناول الجمهور، نص المشرع الجزائري على 3 أنواع من المصنفات: المركب - المشترك - الجماعي. أ- المصنف المركب: هو المصنف الذي يدمج فيه بالإدراج أو التقريب أو التحويل الفكري مصنف أو عناصر مصنفات أصلية، وإذا لم يتم الاتفاق تطبق الأحكام المتعلقة بحالة الشيوع المنصوص عليها في القواعد العامة وهذا ما نصت عليه المادة 15 من الأمر 03/05. ثـ المصنف الجماعي: وهو ذلك المصنف الذي يشارك في إبداعه عدة مؤلفين بمبادرة أو إشراف شخص طبيعي أو معنوي، أو المعنوي الذي يادر بإنتاج وإنجاز المصنف وهذا ما نصت عليه المادة 18 من الأمر 05/03. 6- الحقوق المخولة للمؤلف يحظى حق المؤلف بنوعين من الحقوق و هما: • حقوق معنوية: تهدف إلى الحفاظ على الطابع الشخصي للمصنف و من بينهما: – حق الألبة: يقصد به نسبة المصنف إلى مؤلفه، – حق الاحترام: و معناه قدرة المؤلف على القيام بأى اعتراف بشأن أي تشويه أو إساءة إلى مصنفه أو سمعة، • حقوق مالية: تسمح للمؤلف بالحصول على عائد مالي مقابل استغلال الآخرين لمصنفه عن طريق النشر مثلا. 7- القيود المفروضة على حق المؤلف تفرض أغلب التشريعات بعض القيود، • الانتفاع الحر بالمصنفات الأدبية والفنية، مقابل تعويض عادل يدفع له. 8- حماية حقوق المؤلف يتمتع المؤلف صاحب المصنف المحمي، • تدابير مؤقتة للحماية: هي عبارة عن إجراءات مستعجلة، • الدعوى المدنية: تهدف إلى منح تعويض مالي لصاحب الحق عن الأضرار المادية التي لحقت به جراء التعدي على حقوقه. مع مصادرة المواد المقرضة أو إتلافها. و تتميز هذه المساعدة بمهارات ابتكاريه أو فنية أو تنظيمية في عملية النقل للجمهور. والفالات المستفيدة من الحقوق المجاورة يمكن ردها إلى ثلاثة فئات وفقاً لما نصت عليه المادة 107 من الأمر 05/03 و هي كالتالي: • فئة فناني الأداء و تشمل المغنيين أو المطربين و الموسيقيين و الراقصين و الممثلين. • فئة منتجي التسجيلات أو الفوتografamas فإنها تتعلق بكل التسجيلات المثبتة على أقراص أو كاسات أو تسجيلات رقمية. • فئة هيئات البث الإذاعي والتلفزي فإنها تتعلق بتنفيذ البرامج الإذاعية والتلفزية. يتمتع المستفيدون من الحقوق المجاورة بالحقوق التالية: •

الحق في منع تثبيت أو إذاعة أو نقل أو استنساخ أدائهم دون موافقة مكتوبة منهم. • الحق في التصريح بالاستنساخ المباشر أو غير المباشر لتسجيلاتهم الصوتية. • الحق في إجازة أو منع إعادة إذاعة و تثبيت و استنساخ البرامج الإذاعية. أما مدة الحماية المقررة للحقوق المجاورة فإننا نميز بين ما يلي: • بالنسبة لفئة فناني الأداء تكون مدة 50 سنة ابتداء من نهاية السنة المدنية للتثبيت في حالة عدم التثبيت تسري مدة 50 سنة ابتداء من نهاية السنة المدنية التي تم فيها الأداء أو العزف المادة 122 من الأمر 05/03. وإن لم ينشر فتسري مدة 50 سنة ابتداء من نهاية السنة المدنية التي تم فيها التثبيت المادة 123 فقرة 1 من الأمر 05/03. • بالنسبة لفئة البث الإذاعي تكون مدة الحماية 50 سنة ابتداء من نهاية السنة المدنية التي تم فيها بث الحصة المادة 123 فقرة 2 من الأمر 05/03. ثانياً: الحماية الوطنية لحقوق الملكية الصناعية وأخيراً الأصناف النباتية الجديدة. 1- تعريف براءة الاختراع: يطلق عليها في الجزائر بمهد الملكية الصناعية INAPI منح طالبها بناء على طلب يودعه لديها، وتتحول لصاحبها حق الاستئثار باستغلاله لمدة زمنية محددة تقدر بـ 20 سنة وفقاً للتشريع الجزائري، ويعتبر الاختراع هو محل البراءة و الذي يعني حلاً جديداً مشكلاً تقنياً محدداً، كاختراع قلم الحبر أو الهاتف أو المحرك الخ . على بذل المزيد من الجهد لتحقيق التقدم التكنولوجي في المجتمع وبهذا المفهوم يمكن اعتبار البراءة، أو براءة نموذج منفعة وقد يحصل المودع على براءة اختراع، أو براءة إضافة نتيجة قيام المودع بإجراء تحسينات، أما بشأن الأجناس النباتية والحيوانية فلا يمكن إبراؤها كالجينات البشرية. 3- شروط الحصول على البراءة: تشرط المادة 03 من الأمر 07/03 المتعلق بالبراءات المؤرخ في 23/07/2003 للحصول على براءة المخترع توفر ثلاثة شروط أساسية تتمثل في: • شرط الجدة و الذي يقصد به أن لا يكون الشيء المخترع موجوداً في السابق أو معروفاً من قبل. بمساهمته بنسبة من التقدم التقني لحالة تقنية سابقة، أي مألف لشخص ذي معرفة متوسطة في المجال التقني. • شرط القابلية للتطبيق الصناعي و معناه أن يقبل هذا الاختراع إجراء تطبيقات صناعية عليه. مع الملاحظة أن الآلة الواحدة مهما كان حجمها قد تحتوي على عدة براءات. 4- الأشياء المستثناة من الإبراء: أوردت المادة 07 من الأمر 07/03 الأشياء المستثنة من الإبراء والمتمثلة أساساً فيما يلي:

- الاكتشافات لأشياء موجودة في الطبيعة. • النظريات العلمية و القواعد الرياضية. • المخطوطات و الأساليب التجارية. • النشاطات العقلية أو الذهنية و الألعاب. • طرق التشخيص و العلاج و الجراحة المستخدمة لمعالجة الإنسان أو الحيوان. • الابتكارات ذات الطابع التزييني. • النباتات و الحيوانات خلاف الأحياء الدقيقة و الطرق البيولوجية لإنتاج النباتات و الحيوانات.

5- كيفية الحصول على براءة الاختراع: • تتعلق الشروط الشكلية بفحص: - استماراة الطلب الكتافي التي تسمع بالتعرف على الطالب، - وصف الاختراع مرفقاً بمطلب واحد على الأقل. فهي شرط الجدة لحالة تقنية قابلة للتطبيق الصناعي راجع شروط الحصول على البراءة. 6- مراحل صدور البراءة تصدر البراءة عن طريق 4 مراحل تتمثل فيما يلي: • مرحلة الفحص: أي التأكد من الشروط المتعلقة بإجراءات الإيداع و هي الشروط الشكلية و الموضوعية. • مرحلة الإصدار: تصدر البراءة بمجرد توفر الشروط الشكلية، والموضوعية دون (فحص) مسبق، أي دون تجربة تحت مسؤولية الطالبين، بموجب هذا الأمر و النصوص المتخذة بتطبيقه ثم يتم نشرها بصفة رسمية (النشرة الرسمية) و تبلغ عند كل طلب قضائي. يخضع الإبراء كقاعدة عامة لقاعدة أول مودع، وهنا تاريخ إيداع الطلب له أهمية خاصة لاحتساب تاريخ بدء الحماية، 7- حماية براءة الاختراع وفي المقابل تضع الترما على الكافية، ما لم يكن هناك ترجيح إيجاري لعدم استغلال صاحبها، لفترة تقدر بثلاث سنوات من حصوله عليها هذا ما نصت عليه المادة 38 من الأمر 07/03. منها الحماية المدنية أنظر المواد من 56 إلى 60 من الأمر 07/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، يعاقب مرتکبها جزائياً عن جرم التقليد. وتبقي سارية طوال هذه الفترة شريطة تسديد رسوم الحماية وفقاً لما تملية أحكام المادة 09 من الأمر 07/03. تنقضي البراءة لأسباب ترجع إلى ما يلي: عندما تزول كل الحقوق المترتبة عنها، وتصبح من الأموال المباحة.

- صدور حكم نهائي ببطلان البراءة، • عدم دفع الرسوم المستحقة. وعرفت الحضارة العربية علامات خاصة بها كعلامة الحكم، وعلامة خدمة لشركات الوراقة وعلامة الخان للخدمات الفندقية، يتفق الفقه على تعريف مبسط للعلامة على أنها « إشارة تستعمل لتمييز سلع و خدمات عن غيرها من السلع و الخدمات» وبعبارة أخرى « إشارة تميز سلع مؤسسة ما عن سلع مؤسسات أخرى منافسة» وقد عرفتها أغلب التشريعات المقارنة على أنها « كل الرموز القابلة للتمثيل الخطى، تميز العلامة بالوصف القانوني،

• الخاصة الأولى: أنها شارة تميزية. والخدمات بحيث تسمح للزبائن بتمييز سلعة ما عن باقي سلع المؤسسات المنافسة، كما تسمح لهم بتمييز خدمة عن باقي الخدمات، و الحروف " up " أو أسماء الأشخاص Ford ، Renaud كما تتخذ إشارة على شكل مختصرات A . وتأخذ شكل الهولوغرام الموجودة على بطاقات الائتمان. أي أنها تكتفي فقط بوصف طبيعية و ماهية السلعة أو الخدمة مثال: إذا استخدم فلاج منتج لفاكهه التفاح، كما يمنع على هذا الفلاح استخدام كلمة تفاح Apple لأن هذه الكلمة هي علامة

مسجلة لنوع من الحواسيب. بشرط أن لا تلتبس مع شارة تمييزية أخرى موجودة في السوق مثال ما حدث مع شركة الأدوية "Boots pure Drug" التي سوقت دواء مصنوعاً من مشتقات الكبد والحديد أطلقت عليه كلمة "Lvron" وهذه الكلمة هي دمج بين كلمتين إنجليزيتين هما كلمة Liver التي تعني الكبد، يمكن أن تكون العلامة وصفية مثال: فلاح قام باستخدام صورة شجرة تحمل ثماراً متنوعة كالعنب، • الخاصية الثانية: أن لا تكون خادعة بأن السلعة ذات صفة مميزة و نوعية خاصة مثال: خباز يسمى خبزه بعلامة « خال من المواد الكيماوية» علماً أن هناك قرار وزاري من وزارة التجارة يمنع الخبازين، قد تكون فردية أي ملكاً لمؤسسة اقتصادية معينة بالذات، هناك ما يعرف بعلامة المطابقة أو التصديق أو الرقابة، توفر على المعايير والمعايير التقنية المحددة في قانون التقييس ويحق لأي شركة استعمالها، بحيث تسمح للمستهلك بالتعرف على منتجاتها دون الرجوع إلى مركز الشركة، • معيار جغرافي: أي المكان الذي عرفت فيه العلامة. • معيار زمني: أي مدة الاستعمال فكلما كانت المدة طويلة كلما كان أمام علامة مشهورة. • معيار مادي: أي انتشار العلامة بين المستعملين. مبدئياً يمكن التمييز بين نوعين من التسجيلات هما:

- التسجيل الوطني للعلامة: وي تعرض الطلب لفحص شكلي وآخر موضوعي، هو حق إقليمي بحيث يجب على مالك العلامة للاستفادة من الحماية الحصول على شهادة تسجيل وطنية، لكن ومع ذلك توجد اتفاقيات دولية كاتفاقية مدريد تقر بالتسجيل الدولي للعلامة، وهنا يقدم الطلب إما إلى المكتب الدولي الكائن بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وتتولى الجهة الدولية المستقلة للطلب مراسلة المكاتب الوطنية المعنية، تنقضي ملكية العلامة للأسباب التالية: • بالعدول عن تسجيل العلامة المادة 19 من الأمر 03/06. للأسباب التي ذكرتها المادة 7 من الأمر 05/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالعلامات المادة 20 من الأمر 03/06. • بالإلغاء تلغى العلامة عند عدم استعمالها المادة 21 من الأمر 03/06. فكل عمل يمس بالحقوق الاستثنائية، كما يمكن له اتخاذ أي تدابير تحفيظية مستعيناً في ذلك بأحد الخبراء، عند الاقتضاء أن يطلب إجراء وصف مفصل، للمنتجات التي يدعي بأنها تحمل علامات إضراراً به، أنظر المادتين 34 و 35 من الأمر المشار إليه أعلاه. كأن يرفع دعوى إبطال علامة أخرى، جـ- الرسوم و النماذج الصناعية عرفها الفقهاء أنه: «شكل زخرفي أو جمالي لسلعة مفيدة» ويتخذ هذا الشكل مجسماً على هيئة السلعة، ومغرياً للزبائن و تتميز هذه الجاذبية بعنصر الجدة والأصالة المادة 01 من الأمر 86/66. 3- شروط تسجيل الرسوم و النماذج الصناعية: • هناك شروط موضوعية تتمثل في: - أن يكون الرسم أو النموذج الصناعية معداً للتطبيق الصناعي. - أن لا يكون مخلاً بالأداب العامة. • أما الشروط الشكلية تتمثل في: مدة الحماية الممنوحة بمقتضى المادة 13 من الأمر 66/86 هي 10 سنوات تسري من تاريخ إيداع الطلب. تتمتع الرسوم و النماذج الصناعية بحماية قانونية تتمثل في: - حماية مستمدّة من قانون حق المؤلف عند عدم تسجيله. دـ- تسميات المنشأ و المؤشرات الجغرافية إلا أنه اعترف بها كحق من الحقوق الملكية الفكرية إلا مؤخراً بظهور الثورة الصناعية فما المقصود منها، كتسمية هافان للتبغ المزروع في منطقة هافان بكونيا، وتحدد المكان الجغرافي لمنتجتها مثل روکفور بفرنسا. أو من خلال اللجوء إلى قوانين المنافسة غير المشروعة، أو عبر قواعد المسؤولية التقصيرية. ارجع إلى التعريف السابق الإشارة إليه في محور نطاق حقوق الملكية الفكرية. 2- شروط حماية التصميمات الطبوغرافية يشترط لحماية التصميم الشكلية للدوائر المتكاملة نوعان من الشروط: وغير معروف لدى مبتكري التصميم بمعنى يجب توفير عنصر الجدة وأن يكون قابل للتصنيع. يوضع خلال سنتين من تاريخ أول استعمال تجاري للتصميم ويسجل متى توفرت الشروط القانونية المطلوبة، رـ- الأصناف النباتية الجديدة تمثل نوعاً جديداً من أنواع حقوق الملكية الفكرية، والتي تهدف إلى توفير حماية لأصحابه الأصناف، الذي ينفق في سبيلها موارد مالية و مادية، 2- شروط حماية الأصناف النباتية هناك خمسة شروط أساسية لحماية الأصناف النباتية، متماثلاً بما فيه الكفاية في خصائصه الأساسية، مع مراعاة الاختلاف المتوقع الناتج عن ظروف، • شرط التسمية: هنا يجب أن يحمل الصنف النباتي الجديد تسمية تسمح بتعريفه. تتم حماية الأصناف النباتية الجديدة عبر 3 أنواع من الحماية وهي: و تمنح الدولة شهادة المتحصلات النباتية.